الأستاذ صلاح صلاح، عضو المجلس المركزي الفلسطيني

عودنا الرئيس أبو مازن، في خطاباته في الأمم المتحدة، أنه يُجيد تشخيص الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في مناطق السلطة (غزة، الضفة بما فيها القدس)؛ المعاناة في ظل الاحتلال، حجم المآسي التي تثقل كاهل سكان هذه المناطق، وما يمارسه الكيان الصهيوني من قمع واضطهاد ضد الشعب الفلسطيني ضارباً عرض الحائط كل الاتفاقات والضمانات والقرارات الدولية.

في خطاب سابق، أيضاً في الأمم المتحدة، كان الرئيس أبو مازن أكثر وضوحاً ودقة وهو يتحدث عن السياسة العنصرية التي تمارسها إسرائيل، متجاوزة كل القيود والضوابط التي تفرضها اتفاقات أوسلو والقرارات الدولية؛ فتستمر في إلتهام الأرض وبناء المستوطنات، وتهويد القدس، وتتمادى في التضييق الاقتصادي والحصار والعزل العنصري وبدل إطلاق الأسرى فهي تعتقل المزيد، ولا تستجيب لأي جهود ولحل مشكل اللاجئين. ويرى أبو مازن في خطابه أن هذه السياسة الإسرائيلية، التي تحظى برعاية ودعم الولايات المتحدة الأميركية، تعطل أي إمكانية لحل الدولتين، ولن توفر للفلسطينيين أكثر من الحكم الذاتي، ولن تؤدي إلى حل سياسي عادل وشامل.

رغم هذا الاعتراف بالواقع وإلى ما سيؤل إليه فهو يبقى متمسكاً باليد الممدودة للسلام. يعلن مناطق السلطة أو ما يحلو له دعوتها "دولة تحت الاحتلال" ومع ذلك لن يتخلى عن المساعي للحل السياسي ونبذ العنف. طيلة السنوات الماضية التي تزيد عن العشرين أليست كافية لتثبت أن هذا الأسلوب "لا بديل للمفاوضات إلا المفاوضات" قد ثبت فشله؟ الوقائع التي يُعدّها تؤكد ذلك ومع هذا يستمر في الرهان الخاسر. لماذا؟ ما دام أبو مازن نفسه وكبير المفاوضين وغيرهما يعترفون بفشل هذا الخيار، من الطبيعي والحال هذه أن ينتقلوا إلى الخيار الآخر الذي تقره المحافل الدولية ومارسته الكثير من الشعوب التي تخضع للاحتلال وهو "المقاومة".

العدو الإسرائيلي لا يهمه الخطابات النارية إلا بقدر ما يمكن أن يستغلها لتصعيد لهجته الحادة ضد القيادات الفلسطينية، خاصة أبو مازن لإرهابه، شخصياً، من ناحية، ولمزيد من التحريض العنصري في أوساط الكيان الصهيوني من ناحية ثانية، ولتشويه الموقف الفلسطيني وتضليل الرأي العام من ناحية ثالثة.

لم يعد يفيد الرئيس محمود عباس ولا القضية الوطنية الفلسطينية استمرار هذا الخطاب المتناقض بين ما يحمله من دقة في تشخيص الواقع وما فيه من قسوة وظلم واضطهاد للشعب الفلسطيني يمارسه كيان عنصري استيطاني متمرد على الاتفاقات والقرارات الدولية وبين الهوان والضعف في اتخاذ المواقف ضد الاحتلال ومواجهة غطرسته. يجب أن يعترف الرئيس محمود عباس أن سياسة الرهان على الحل السياسي التي أخذت عنوان "اتفاق أوسلو" وضعتنا في مأزق – بغض النظر مَنْ يتحمل مسؤولية ذلك – الأهم هو الخروج منه، وهذه بالضرورة مسؤولية جماعية، تبدأ بأن يقوم أبو مازن كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية – وبشكل عاجل – بدعوة الهيئة القيادية المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية المتفق عليها في القاهرة إلى اجتماع فوري، ليتناول جدول أعمال من بندين أساسين:

1)مراجعة مسيرة ما بعد أوسلو والنتائج التي وصلت إليها، والاتفاق على البرنامج السياسي الذي تستوجبه المرحلة الجديدة.

2)منظمة التحرير الفلسطينية وآلية العمل لإعادة تشكيلها كإطار جامع لكل الفصائل والقوى الفلسطينية، بما يُعيد للوحدة الوطنية اعتبارها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/